

التعديلات الأخيرة على نظام التحكيم في المملكة العربية السعودية

أولاً: المقدمة

توضح المقدمة أهمية التحكيم كوسيلة بديلة لتسوية المنازعات، والتحولات التشريعية في المملكة بما يتوافق مع رؤية 2030، وبيان مشكلة البحث وأهدافه ومنهجيته.

ثانياً: الإطار النظري للتحكيم

يشمل المفاهيم الأساسية للتحكيم، طبيعته القانونية، مزاياه، وشروط صحة اتفاق التحكيم.

ثالثاً: نظام التحكيم السعودي قبل التعديلات

عرض موجز لنظام التحكيم لعام 2012 وأبرز ملامحه والانتقادات التي وُجّهت له.

رابعاً: التعديلات الأخيرة على نظام التحكيم السعودي

تشمل تعزيز إرادة الأطراف، تقليص الرقابة القضائية، التحكيم الرقمي، آليات تعيين المحكمين، وتحديث قواعد تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية.

خامساً: أثر التعديلات على التطبيق العملي

يتناول أثر التعديلات على اتجاهات القضاء، وثقة المستثمرين، وصياغة شروط التحكيم في العقود.

سادساً: مقارنة مختصرة

مقارنة بين النظام السعودي بعد التعديلات وقانون الأونسيترال النموذجي والقانون الإماراتي.

سابعاً: النتائج والتوصيات

تقديم نتائج الدراسة وأبرز التوصيات لتطوير التحكيم في المملكة وتعزيز دوره في المنازعات التجارية.